الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية -قسم الحقوق-

وفرقة البحث التكويني (PRFU) حول:

"مواءمة الجزائر لتشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة من التلوث بالمواد الخطرة"

بالتنسيق مع:

فرقة البحث التكويني (PRFU) حول: "فرقة البحث حول حقوق الإنسان والبيئة" -جامعة سطيف2-

و فرقة البحث التكويني (PRFU) حول: "حوكمة الضمان الاجتماعي في الجزائر: المكاسب والرهانات" -جامعة سطيف2-

وبالشراكة مع:

الجمعية الولائية لحماية البيئة والتنمية المستدامة لولاية سطيف

تنظم: الملتقى الوطني (الحضوري-الإفتراضي)،

بعنوان:

حماية البيئة من التلوث بالمواد الخطرة

- بين النص والواقع -

يوم 29 نوفمبر 2022 بمقر الكلية

المدير الشرفي للملتقى: أ.د. قشي الخير (مدير جامعة سطيف2)

مسؤول الملتقى: أ.د. بن عراب محمد (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف2-)

رئيس الملتقى: د. زرقان وليد

رئيس فرقة البحث التكويني حول: "مواءمة الجزائر لتشريعاتها الوطنية مع التزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة من التلوث بالمواد الخطرة"

التنسيق العام للملتقى:

أ.د. صفو نرجس — د. بلهول زكية

رئاسة اللجنة العلمية للملتقى:

أ.د. شوقي سمير — د. غربي نجاح

رئاسة اللجنة التنظيمية للملتقى:

د. توابتي إيمان ريمة سرور — أ. بن دادة و افية

التنسيق التقني للملتقى:

د. بلهامل محمد عبد الفتاح — أ. بوصبع ريمة

الهيئة العلمية للملتقى

أعضاء اللجنة العلمية (من خارج المؤسسة المنظمة)

أ.د. زعموش فوزية-جامعة قسنطينة1-	أ.د: نهايلي رابح- جامعة غرداية-	أد: مرغني حيزوم بدر الدين -جامعة الوادي-	أ.د. عواشرية رقية- جامعة باتنة1-	أ.د. لحرش عبد الرحمان - عنابة-	أ.د. خلفي عبد الرحمان جامعة بجاية
د. بن خالد السعدي- جامعة بجاية-	د. يوسفي عبد الهادي - جامعة غليزان	د. راجي عبد العزيز - جامعة خنشلة-	د. بورقبة منير-جامعة قسنطينة1-	د. سكيل رقية-جامعة الشلف-	د. بوحميدة عبد الكريم- جامعة غرداية-
د. سماعيني علال -جامعة البليدة-	د. راجي عبد العزيز - جامعة خنشلة-	د. حططاش عمر- جامعة المسيلة-	د. لعباني وفاء-جامعة قسنطينة1-	د. بو قطوف خميسي - جامعة تبسة-	د. عبدلي نزار- جامعة الطارف-
د. مرزوقي وسيلة -جامعة أم البواقي-	د. براهيمي إسماعيل - جامعة البليدة-	د. بلقاسم محمد-جامعة البليدة-	د. الطيب سماتي - برج بو عريريج-	د. فاضل إلهام-جامعة قالمة-	د. بوسري عبد اللطيف- جامعة باتنة1-
د. بلهامل محمد عبد الفتاح- برج بوعريريج	د. بوشكيوة عبد الحليم- جامعة جيجل-	د. بن الصادق أحمد- جامعة الجلفة-	د. خليلي سهام-جامعة بسكرة-	د. عطوي وداد-جامعة تيبازة-	د. دريد كمال-جامعة أم البواقي-

أعضاء اللجنة العلمية (من داخل المؤسسة المنظمة)

أ.د. صفو نرجس	أ.د. خلاف وردة	أ.د. شوقي سمير	أ.د. كسال عبد الوهاب	أ.د. كوسة عمار	أ.د. بن ورزق هشام
د. بودوخة إبراهيم	أ.د. بوجلال صلاح الدين	أ.د. بوسعدية رؤوف	أ.د. خرشي إلهام	د. زرقان وليد	د. توابتي إيمان ريمة سرور
د. غربي نجاح	د. بلهول زكية	د. برارمة صبرينة	د. دعاس نور الدين	د. بن بلقاسم أحمد	د. سقني فاكية
د. لطالي مراد	د. طوبال بوعلام	د. قرقور نبيل	د. غبولي منى	د. شاكري سمية	د. واسع حورية
د. رو ابح فريد	د. بوخالفة فيصل	د. عبد السلام حسان	د. بن زيد فتحي	د. داهل و افية	د. حسام مريم
د. سعداوي كمال	د. قرماش كاتية	د.ذيب زكرياء	د. قارس بوبكر	د. لواعر ليلى	د. مني هبة
د. غزالي نزيهة	د. كوسام أمينة	د. لعقابي سميحة	د. هامل فوزية	د. معمري نصر الدين	د. ظريف قدور
د. بشير الشريف شمس الدين	د. رمازنية سفيان	د. موفق نور الدين	د. مبروك عزام	د. قلو ليليا	د. رمضاني مسيكة
د. بيزات صونيا	د. بوقرن توفيق	د. قنوفي وسيلة	د. مني وردة	د. صلاب سيد علي	د. زروق نوال
د. أيت شعلال نبيل	د. وداعي عز الدين	د. بن عثمان فوزية	د. جبابلة عمار	د. ناصري مريم	د. شيباني عبد الله
د. مهداوي حنان	د. ملعب مريم	د. سهيل لخضر	د. بن ستيرة اليامين	د. بن كسيرة شفيقة	د. عفان يونس
د. قجالي عبد الحليم	د. كوسة جميلة	د. مخنفر محمد	د. عماروش سميرة	د. بن شناف منال	د. بن خليفة مريم
د. بلعتروس سمش الدين	أ. قاسم لامية	أ. دربال مديحة	أ. بن دادة و افية	د. لعميري إيمان	د. حداد صورية

عضاء اللجنة التنظيمية

أ. منصوري رؤوف	أ.خبابة أميرة	أ. مخلوفي أمينة	أ. كعرار سفيان	أ. جودي زينب	أ. مخلوفي خضرة
ط.د. بن حامة فارس	ط.د. مربجة خديجة	ط.د. الأسد إخلاص	ط.د. سوسي سميرة	ط.د. لعمامرة راشد	أ. بوغازي وهيبة
ط.د. بودوخة رقية	ط.د. فراح ربيعة	ط.د. بوخنفوف سمية	ط.د. بوخنفوف أسماء	ط.د. لعمارة الحسين	ط.د. تونسي رشدي

إشكالية الملتقى

تعد مشكلات البيئة من أعقد المشكلات التي تواجه العالم حاضرا وتهدد وجوده مستقبلا. وهذه المشكلات ليست وهما بل غدت و اقعا ملموسا يعاني منه كل إنسان في هذا العالم، وتعاني منه كل البشرية، لاسيما بعد ما أحدثته التقنيات الحديثة والصناعات المتقدمة من أضرار داهمة للبيئة باتت تهدد حياة الإنسان، وتنذر بفناء العديد من النباتات والكائنات الحية واستنزاف الموارد الطبيعية .

ومع تقدُّم الصّناعة واستخدام الآلات والأدوات الحديثة على نطاقٍ واسعٍ، بَرَزَتْ مشاكل النشاطات الصناعية وتعاظَمَتْ أخطارُها وتزايدَتْ المخاطِرُ الصّناعية بأشكالِهَا المختلفة في السّنوات الأخيرة، وذلك لحاجة الإنسان المتنامِيَة للتّقنيات الحديثة في شتّى مناحي الحياة، وهي بقَدْرِ ما قدَّمتهُ للإنسان مِن حياةٍ سهلةٍ ومُريحةٍ، فإنّها في الوقت نفسه كانت الأساس للعديد مِنَ المخاطِرِ الصّناعية والظّواهر السّلبية الّتي لَمْ تَكُنْ معروفةً قَبْلَ استخدام هذه التّقنيات.

وتأتي في مقدّمة مخاطِر التقدّم الصّناعي والتكنولوجي، مخاطِرُ مخلّفات النشاطات الصّناعية والتكنولوجية بكلّ أنواعها، وتأثيراتها على الإنسان وعلى محيطه البيئي ككل، سواء أكانت تلك المخاطر في الهواء أو الماء أو التربة. فقد ظهرت بوادر الثورة الصناعية في أوروبا في أواخر القرن 18م.، وكان من أهم المتغيرات التي صاحبت ذلك، إحلال الآلة محل الإنسان العامل. وقد ترك التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي أثرا بالغا على الأمن وعلى السلامة وعلى البيئة بجميع مشتملاتها وعناصرها. ومن أمثلة تلك الحوادث الكارثية، نذكر، حادث انفجار المفاعل النووي شيرنوبيل في الاتحاد السوفيتي سابقا، وذلك في عام 1986. وقبل ذلك، حادثة تسرب الغاز السام من مصنع بوبال بالهند عام 1984 .

فمشكلة التلوث البيئي ليست جديدة أو طارئة بالنسبة لكوكب الأرض، إنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كما وكيفا؛ حيث تعاني البيئة حاليا من تلوث خطير وتدهور جسيم يشمل كل صورها، فمن تلوث الأرض الناجم عن تبوير الأراضي الزراعية، و إقامة المباني عليها، واستخدام المداخلات الكيمياوية وقطع الغابات والتصحر، إلى تلوث الهواء والمياه الناجم عن الصناعات الحديثة، و انتشار الحروب بما تؤدي إليه من دمار بيئي شامل بمنطقة النزاع، وغالبا ما تمتد آثاره إلى مناطق أخرى من العالم، مما دفع الكثيرين إلى الاقتناع بأن الإنسان هو مشكلة البيئة، وهو في الوقت ذاته المتأثر الرئيسي من هذه الملوثات البيئية الخطرة، سواء في بيئة عيشه أو في بيئة عمله؛ حيث تؤثر هذه الأخيرة على جودة معيشته وعلى أمنه الصحي والغذائي، حاضرا ومستقبلا.

إذ يلاحظ أنه بالرغم من أن البشر في العالم متباعدون جغرافيا، ومتعددي الثقافات واللغات والعقائد الدينية ومتبايني الانتماءات السياسية والإيديولوجية، إلا أن هناك خطرا مشتركا أصبح يهددهم اليوم، وهذا الخطر وليد عدد من الظواهر المتعددة التي تؤثر على البيئة وتلحقها العطب والفساد بمعدلات غير مسبوقة، مما ينذر بمخاطر داهمة ليس على الأجيال القادمة فحسب، بل على الحياة على كوكب الأرض.

فقد أصبح الإنسان العادي يسمع عن البيئة أكثر من أي موضوع آخر، والإنسان في هذه الأيام، يغمره سيل متدفق من الأخبار بالوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة وجميعها تنبئ عن كل جديد ومستجد عن أي مشكلة من مشكلات البيئة والكوارث الكامنة لهذه البشرية في المحيط الذي يعيش فيه، وتدمر في كل سنة ملايين الهكتارات من الغابات، وتتحول معظمها إلى أراضي زراعية عاجزة عن تأمين الغذاء للفلاحين الذين يستغلونها ويقطنوها في مختلف أنحاء العالم، وتقتل الأمطار الحمضية ثروتها الطبيعية، منها الغابات والبحيرات، وتدمر التراث الفني والمعماري للعالم، وربما في الحاضر،

ستؤدي إلى ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكاربون في الجو، مما سيتسبب في الزيادة التدريجية لدرجة حرارة الغلاف الجوي، وارتفاع منسوب المياه على حساب انحصار مناطق اليابسة. كما يؤدي حرق الوقود إلى زيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكاربون في الجو مما يتسبب في اتساع ثقب طبقة الأوزون، هذه الأخيرة التي تشكل درعا و اقيا يحمي الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض من أضرار الأشعة فوق البنفسجية. وتطرح الصناعة مواد سامة في مكونات الدورة الغذائية للإنسان، في طبقات المياه الجوفية والسطحية إلى الحد الذي يتجاوز إمكانية التطهير .

والإنسان في بيئة عمله، يتعرض يوميا لتأثير العديد من الملوثات البيئية الخطرة التي تعرض صحته للخطر، من خلال احتكاك العامل يوميا واستنشاقه أو تعرضه لجرعات كبيرة من هذه الملوثات، كمادة الأميانت، المواد السامة، الإشعاعات النووية والمواد المؤينة، المواد والمنتوجات الكيميائية الخطرة وأوعية الغاز المضغوطة، انبعاثات الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو.....وغيرها.

ونظرا لخطورة مشكلة تلوث البيئة، بدأت دول العالم في شتى أنحاء المعمورة تهتم بالبيئة، سواء على مستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وذلك للحفاظ على البيئة واستحداث الوسائل القانونية بقصد منع الاعتداء عليها. لاسيما وأنها ليست من المشكلات التي تصيب دولة بعينها، و إنما هي مشكلة كونية عابرة للحدود ولا تعوقها الحدود الجغرافية أو السياسية وأن التصدي لها يتجاوز حدود وإمكانيات التحرك الفردي لمواجهة مخاطرها الرهينة، والتي لا تقل خطرا على الحروب والنزاعات المسلحة والأمراض الفتاكة إن لم ترد عليها الزيادة التدريجية لدرجة حرارة الغلاف الجوي.

ومنه، يمثل موضوع هذا الملتقى إحدى مواضيع الساعة خلال السنوات الأخيرة؛ حيث تصدّرت المسائل المتعلقة باستخدام الملوثات البيئية الخطرة في ظل التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي الذي يشهده عالمنا اليوم، و آثارها على المحيط البيئي ومستقبل الإنسان، قائمة المواضيع المُتداولة في الأوساط الإعلامية والصّحافة الدولية والوطنية؛ وغدا الحفاظ على السلامة الجسدية لهذا الأخير وأمنه الحاضر والمستقبلي أولوية دولية ووطنية؛ فالآثار الوخيمة الّتي خلّفها التطور الصناعي والتكنولوجي والنزاعات المسلحة واستخدام الأسلحة النووية والبيولوجية على الوسط البيئي وعناصره المختلفة، بما فيها الإنسان،قد حَرّكَتْ إرادة المؤتمرين الدوليين والمشرعين الوطنيين ودفعتهم لدقّ ناقوس الخطر والتصرُّف بإيجابية، من خلال تبنّي معايير ضبطيّة جديدة، وأخرى ردعيّة، وكذا، استحداث عدّة آليات لضبط استخدام المواد الخطرة أو حظره بحكم ما تُخَلّفُهُ من آثار على صحة الإنسان وعلى محيطه البيئي.

تأسيسا على ما سبق، يطرح موضوع هذا الملتقى الإشكالية البحثية التالية: ما مدى فعالية الهندسة القانونية للآليات المقررة لحماية البيئة من التلوث بالمواد الخطرة على المستويين الدولي والوطني؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة؟

أهداف الملتقى

تتحدد الأهداف الرئيسية للملتقى، فيما يلي:

- المساهمة في اقتراح إستراتيجية وطنية ودولية لاستغلال و إتلاف المواد الخطرة تُوازن بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، يتم تأسيسها انطلاقا من المعارف النظرية والعلمية والتقنية والعملية المختلفة، لذلك يهدف الملتقى بصفة أساسية إلى تلقي الاقتراحات التي تصب في هذا الإطار.

- مساعدة أصحاب القرار السياسي والمسئولين المحليين على اختيار سياسة واضحة لاستغلال والتخلص من المواد الخطرة، لاسيما في مجال تشجيع السياسات الوقائية وسياسات الرسكلة والتثمين وإعادة الاستعمال وطرق الإزالة الفعالة وتمويل الخدمات وتحليل التكاليف وغير ذلك.

- البحث عن آليات إدماج القطاع غير المشروع في الإستراتيجية الوطنية لتسيير النفايات.

- توضيح الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه المواطن في عملية استغلال والتخلص من المواد الخطرة، ووسائل ترغيبه للقيام بهذا الدور، ووسائل ردعه في حالة الامتناع.

- اقتراح أرضية وطنية للسلامة والصحة المهنية، ترتكز على برنامج وطني للإصلاحات يشمل المستويات التشريعية، التنظيمية، المؤسساتية والعملية، تهدف إلى تحديد قائمة وطنية للمهن الخطرة و اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بحماية العمال بمختلف طوائفهم.

محاور الملتقى

- **المحور الأول:** التأصيل المفاهيمي والنظري للملوثات الخطرة على البيئة (الضبط المفاهيمي للملوثات البيئية الخطرة: الملوثات الإشعاعية، الملوثات الكيميائية، الملوثات البيولوجية، الملوثات الالكترونية.../تأثير الملوثات البيئية الخطرة (تجارب وكوارث دولية: تشرنوبيل، فوكوشيما.....)
- **المحور الثاني:** الحماية الدولية للبيئة من التلوث بالمواد الخطرة (المواثيق، الإعلانات والاتفاقيات الدولية/دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية/ أسلحة الدمار الشامل، المفاعلات النووية...)
- **المحور الثالث:** الحماية الجزائية للبيئة من التلوث بالمواد الخطرة (الأحكام العقابية/ إجراءات المتابعة/ دور مصالح الشرطة البيئية/ مقتضيات تفعيل السياسة الجزائية الوطنية على ضوء التجارب المقارنة...)
- **المحور الرابع:** حماية بيئة العمل من التلوث بالمواد الخطرة (قواعد السلامة والصحة المهنية/ مقتضيات الأمن الصناعي/ دور طب العمل/ دور مصالح الوقاية والصحة والسلامة المهنية/ التأمين على الأمراض المهنية وحوادث العمل...)
- **المحور الخامس:** فعالية الحماية الإدارية للبيئة من التلوث بالمواد الخطرة على ضوء التجارب المقارنة (أرضيات الحماية الوطنية، الآليات المؤسساتية، الأنظمة الإجرائية،...)
- **المحور السادس:** فواعل حماية البيئة من التلوث بالمواد الخطرة (المواطن البيئي/ دور الجماعات المحلية/دور المجتمع المدني، دوروسائل الإعلام البيئي...)

شروط المشاركة

- أن يكون البحث في أحد المحاور الأساسية للملتقى وألا يكون قد سبقت المشاركة به في ندوات أو مؤتمرات أو تمّ تقديمه للنّشر من قبل؛

- يجب مراعاة المنهج العلمي ومعاييره في كتابة البحث، وأن يتميّز بالأصالة والجديّة في التّحليل؛

- تكتب المداخلات على برنامج(MICROSOFT WORD) بخط(Sakkal Majalla) حجم14 بالنسبة للمداخلات باللغة العربية، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط (Times new roman) حجم 12 بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية، و10 بالنسبة للهوامش؛

- تحرّر المداخلة في حدود 12 صفحة (على الأقل) وإلى 15 صفحة (على الأقل) حجم (A4) ، شاملة للمراجع والملاحق؛ وترفق بملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية (لا يتعدى 10 أسطر)، وكلمات مفتاحية (لا تتعدى خمس كلمات)؛

- تعطى الأولوية للمداخلات الفردية (باستثناء المداخلات المزدوجة بين طالب الدكتوراه والمشرف عليه)؛

- تشمل الصفحة الأولى من البحث عنوان الملتقى والجهة المنظمة، اسم ولقب الباحث، الدرجة العلمية، التخصّص، المؤسسة الأصلية رقم الهاتف، البريد الالكتروني، عنوان المداخلة، ومحور المداخلة؛

- ترسل المداخلات كاملة خلال الآجال المحددة، إلى العنوان الإلكتروني التالي:

colloque.envirennement.use2@gmail.com

- للاستفسار يمكن الاتصال على الأرقام التالية: 07.72.80.08.40

آجال المشاركة

- آخر أجل لاستقبال المداخلات: 20 نوفمبر 2022.
- آخر أجل للرد على المداخلات المقبولة: 25 نوفمبر 2022.
- تاريخ انعقاد الملتقى: 29 نوفمبر 2022.